

تصريحاته الصحفية الأولى، إذ استبعد الجانب السياسي قائلًا إنه سيعمل على إعداد الأراضية المناسبة من أجل مفاوضات على أساس حل الدولتين، مضيفًا أن الشروط المطلوبة لتكون الدولة الفلسطينية قادرة على البقاء ليست شروطاً متعلقة بالأرض فقط، وهو ما يشير إلى واقع تمزيق أرض الضفة الغربية وقطع الاتصالات المباشرة بينها وبين قطاع غزة، إنما هي -وفق قوله- شروط تتعلق بالبنية الهيكلية لمؤسسات الدولة، وهو تعبير قابل للتأويل على أكثر من وجه، بما في ذلك التأكيد على «مشروعية» تلك المؤسسات وفق المنظور الأوروبي والأمريكي لها، ولا يبدو أنه سيتحرك خارج هذا الإطار، ولا يتوقع أن يحصل على «الضوء الأخضر» ممن يملك أمر تفويضه ومهمته، ليتجاوز هذا الإطار أصلاً.

وعجز بلير لأسباب ذاتية أو خارجية عن إمكانية تقديم جديد للفلسطينيين، يبدل من سمعته السياسية التي انهارت داخل بلده أيضاً، سيجعل حصيلة دوره لا تتجاوز حدود ٣٠٠ ألف يورو، هي قيمة راتبه السنوي في مهمته الجديدة، مقابل ما يعادل (٢٢) يورو موعودة للفرد الفلسطيني الواحد في غزة، هي أقصى ما يراود تقديمه من «دعم إنساني» أمريكي بقيمة ٣٢ مليوناً مقابل أكثر من ضعف المبلغ لدعم تطوير القوى الأمنية التابعة للرئيس الفلسطيني عباس وحكومته في الضفة الغربية. وحتى الآن لم تجد التصريحات الأوروبية صياغة جديدة مناسبة للتعامل مع مستقبل الدعم المالي الأوروبي. ولكن دون تحقيق ذلك من جهة، ونجاح بلير غير المنتظر من جهة أخرى، بما في ذلك ما يرتبط بوقف عجلة الاستيطان واستخدام العنف والغاء أشكال الحصار الداخلي لا الخارجي فقط على الفلسطينيين، لا توجد فرصة لنجاح أي تحرك سياسي أمريكي، على حد تعبير روبرت هنتر، السفير الأمريكي السابق لدى حلف شمال الأطلسي، والمستشار الحالي لمعهد راند الأمريكي للبحوث. هنا تفقد مبادرة الدعوة إلى مؤتمر دولي جديد قيمتها من قبل طرحها، ويبقى السؤال، ما إذا كان الإخفاق موضوعاً من الأصل في الحسابات الأمريكية، لتكون الدعوة إلى المؤتمر مجرد خطوة أخرى بعد كل ما سبقها لشغل المنطقة وشغل الأوروبيين أيضاً فترة زمنية تالية، بعيداً عن متطلبات الواقع الجديد الذي فرضته حماس، واستغلال تلك الفترة ليكون استمرار الحصار والضغط مدخلاً إلى محاولة تغييره وإعادة عجلة الأحداث إلى الوراء. ■

وواضح مما سبق، أن العديد من العوامل المؤثرة في السياسة الأوروبية تجاه قضية فلسطين، يصدر عن الأوضاع الأوروبية نفسها، وليس عن منظور القضية نفسها وأصحابها، ناهيك عن منظور الدول العربية المعنية مباشرة بمستقبل القضية.

### قوات دولية

وكان مما شغل الساحة الأوروبية في الأسابيع الماضية أيضاً المطالبة المتسارعة من جانب الرئيس الفلسطيني عباس بجلب قوات دولية إلى قطاع غزة، وهو ما تبعته سلسلة من التصريحات والمواقف الإسرائيلية والأمريكية في اتجاه مماثل، بينما أدرك الأوروبيون، بمن فيهم الأقرب إلى السياسة الأمريكية كوزير الدفاع الألماني يونج، أن مثل هذه الخطوة غير قابلة للتنفيذ أصلاً في ظل الأوضاع الجديدة التي فرضها تحرك حماس في قطاع غزة. ولا يغير من ذلك كثيراً تبني الطلب من جانب الوزراء الأوروبيين العشرة، الذين خرجوا برسالتهم المشار إليها عن الخط الأوروبي الرسمي في الشهور الماضية، إذ لا يُستبعد أن يكون طرح الفكرة من حيث الأساس والتركيز عليها سياسياً وإعلامياً بقوة، مع إدراك استحالة تطبيقها حسب المعطيات الآتية، إنما يستهدف استخدامها كورقة ضغط وتهديد إلى جانب سياسة الحصار والمقاطعة، على أمل انتزاع تنازلات سياسية ما. في هذا الإطار يأتي الرفض الرسمي من جانب مصر، مع فتح قنوات الاتصالات مجدداً مع حماس في غزة، كمدخل للعودة إلى الحوار دون وقف مسلسل الضغوط الدولية والإقليمية.

### بلير بمهمة

ولا يمكن في ظل هذه المعطيات انتظار أي حصيلة إيجابية من دور بلير المنتظر، كرئيس وزراء بريطاني سابق، ومفوض دولي تحت عنوان «مساعدة الفلسطينيين»، وهو في واقع الأمر «مفوض السياسة الأمريكية» وفق تعبير رئيس الوزراء الروسي السابق فيغيني بريماكوف. فحتى على افتراض قابلية الإغفال عن الرفض الشعبي الشامل له بسبب سياساته وممارساته في العراق وأفغانستان، وعلى افتراض تبدل نواياه تجاه الفلسطينيين، يبقى أن عمله مقيد بسياسات من يعمل باسمهم، كما كان الحال مع سلفه ولفنسون، الذي بذل جهده من أجل المساعدات المالية على الأقل دون جدوى، حتى استقال من منصبه مع إظهار شعوره بالمرارة.

ويدرك بلير حدود مهمته، وهو ما يؤخذ من

يشارك في المؤتمر ومن لا يشارك تبعاً لما يتوافق أو لا يتوافق مع المنظور الأمريكي والإسرائيلي فحسب.

### انقسامات أوروبية

على أن التنبؤ بما سيسفر عنه التحرك الفرنسي عسير عند وضع ما تعنيه الرسالة من موقف مخالف للسياسة الأوروبية حتى الآن وليس للسياسة الأمريكية فقط، مقابل ما عُرف عن ساركوزي من نهج سياسي أقرب إلى التفاهم والتعاون مع الأمريكيين في عهد شيراك. والسؤال المفتوح هنا هو احتمال أن يكون ذلك جزءاً من سلوكه السياسي المعروف في خوض المواجهات السياسية مع منافسيه، إذ لا يستبعد أن يتحوّل تقاربه مع الأمريكيين بعد وصوله إلى منصب الرئاسة، إلى سياسة فرنسية متميزة عن منافسيه «الأمريكيين» في الساحة الدولية.

وسيبقى مستقبل الموقف الأوروبي بذلك رهن ما يصل إليه الانقسام في السياسات الخارجية الأوروبية الذي يمكن أن يصل إلى درجة صراع علني على مواقع التأثير على الاتحاد الأوروبي وسياسته، لا سيما على ضوء سعي الرئيس الفرنسي الجديد لانتزاع موقع الزعامة الأوروبية جزئياً أو كلياً من ألمانيا التي استطاعت مستشارتها ميركل خلال الشهور الستة للرئاسة الدورية الألمانية للاتحاد أن تدعم الموقع الألماني أوروبياً بقوة، لا سيما في فترة الانتخابات الفرنسية وتبدل الوضع السياسي الداخلي البريطاني. على أن الوضع في البلدين تبدل بما لا يتفق مع السياسة الألمانية تجاه قضية فلسطين في عهد ميركل، ولا يتفق أيضاً مع السياسة الأمريكية تجاه القضية والمنطقة بمجموعها مع دنق نهاية عهد بوش.

كما يؤخذ من المواقف والسياسات الفورية لرئيس الوزراء البريطاني الجديد براون أنه يريد تغيير الوجه البريطاني التابع لواشنطن في عهد بلير، كذلك يؤخذ من مواقف أخرى للرئيس الفرنسي الجديد ساركوزي أنه على استعداد لتقارب جديد في بعض القضايا المختلف عليها مع روسيا، مثل قضية كوسوفا، في اتجاه يمكن أن يؤثر على خارطة العلاقات الدولية، وبالتالي على سعي بوش في نهاية عهده للإبقاء بصدها على ما صنعه بالنسبة إلى قضية فلسطين عبر ما يسمى اللجنة الرباعية، وهو ما انعكس في الجهد الذي بذله من أجل تثبيت بلير في دور جديد باسم اللجنة، كما انعكس في تنشيط لقاءات اللجنة بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة.